المحور الثاني:

حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

إن أهمية البيئة ليس بالحدث الطارئ في السنوات الأخيرة، بل أن أهميتها كانت تتزايد عبر الزمن ولكن الجديد في الأمر هو زيادة الوعي بحقيقتها، وحقيقة ما تشهده من انتهاكات كبيرة وخروقات جسمية يصدق معها الوصف والحكم أن كل واحد منا صار اليوم مساهما بشكل أو بآخر في إلحاق الضرر بالبيئة، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بالغا أو فاقد التميز، فجميعنا مسيء للبيئة مقصر في حمايتها مشارك في المساس بمكوناتها .

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام، لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية، لتحول المجتمع وإدارة البيئة بصورة كاملة إلى جانب النمو الاقتصادي، حيث جاء في بيان الأمم المتحدة بشأن الألفية لشهر سبتمبر 2000، أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر والبطالة، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية .

وعليه، تقتضي منا الدراسة في هذا الصدد الحديث عن المقصود بالتنمية المستدامة (المطلب الأول) وأخيرا إدراج البعد البيئي في استراتيجية التنمية (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

شاع مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها وكذلك على تجربة عقود عدة من مجهودات التنمية. وقد جاء هذا المفهوم كبديل موسع وشامل للتنمية، وحظى باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين، وكل المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، الرفاهية الاجتماعية، المحافظة على التوازن البيئي.

ويعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل إيجاد الحلول لمشاكل البيئة، حيث برز هذا المصطلح بداية في تقرير "الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية" الصادر عام 1981 تحت عنوان: "**الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة**"، إذ جاء في هذا التقرير على أن التنمية المستدامة هي (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة)[1]. فهذا التقرير ركز على علاقة الإنسان بالبيئة، والتي توجب على هذا الأخير اتباع سياسات رشيدة في التعامل مع البيئة من خلال عدم تلويثها واستنزاف موارده الطبيعية، لأن استمرار البيئة يعني استمرار حياته .

وتبلور هذا المفهوم أكثر سنة 1987 عندما أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والتي عرفت أيضا بلجنة بروندتلاند "Brundtland"[2]، تقريرا عرف ب "**مستقبلنا مشترك**"، حيث تضمن التقرير تعريف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".

وأشارت منظمة لتعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن " التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية". كما عرفتها أيضا على أنها: "التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال".

ويعرفها البنك الدولي بأنها: "عملية تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمر عبر الزمن".

---

[1] - تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، سالف الذكر، عشرين تعريف للتنمية المستدامة، قسمت وفق أربعة مجموعات اقتصادية، بيئية، اجتماعية، وتكنولوجية. فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية. وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.

[2] - جاءت هذه التسمية نسبة إلى رئيسة اللجنة: غرو هارليم بروندتلاند "Gro harlem Brundtland"، وهي رئيسة وزراء النرويج أنداك.

ويعرف المكتب الإحصائي للأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها: "عدم توسع الأنشطة الاقتصادية إلا بالقدر الذي سوف يسمح بالحفاظ على رأس المال الصناعي والطبيعي ودون استبدال أي منهما بالآخر". كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا آخر وهو التنمية البشرية، وتعني: "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر".

وقد اتفقت العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في ريو دي جانيرو على تعريف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة" .

وفي التشريع الجزائري أشار القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إلى مصطلح التنمية المستدامة دون أن يعرفه، وإنما جسده من خلال الأهداف التي سطرها للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي ترمي إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي.

وعرفت التنمية المستدامة في المادة الثالثة من القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بأنها: (التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة). في حين عرفت المادة الرابعة من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنه: (مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية).

بتحليلنا لمختلف التعاريف السابقة، يتبين لنا أن التنمية المستدامة تشمل عدة نقاط أساسية، أهمها :

1- التركيز على العنصر الاجتماعي، بحيث يمكن لجميع طبقات المجتمع، على اختلاف مستوياتها الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية .

2- التركيز على العنصر الزمني، بحيث تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار طول الأمد، حتى تحقق أهدافها .

3- مسألة التضامن بين الأجيال، أي الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال، دون أن ننسى الحاضر، والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.

وعليه يمكننا القول أن التنمية المستدامة هي كافة النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي تعمل على تغيير الممارسات وترشيدها، من خلال الاهتمام أكثر بالبيئة، وتحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وكذا تأكيد أهمية المشاركة الإيجابية لكافة الفاعلين في الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث، لا سيما في ظل التغيرات المناخية الراهنة .

المطلب الثاني: إدراج البعد البيئي في استراتيجية التنمية

إن من أهم الأهداف الإنمائية للألفية التي عمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة على تحقيقها هي ضمان الاستدامة البيئية، بحيث كانت منظمة الأمم المتحدة عاملا رئيسيا وفعالا في تكريس حماية عالمية للبيئة من خلال وضع واعتماد العديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، كما ساهمت المؤتمرات الدولية التي رعتها، كمؤتمر استكهولم عام 1972 ومؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 في إدراج البعد البيئي في استراتيجية التنمية.

الفرع الأول: الاعتراف بالعلاقة الموجودة بين البيئة والتنمية

بدأ الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أهمية البعد البيئي في التخطيط للتنمية، وبالنظر إلى مفهوم التنمية الذي يعني الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها، واستثمارها إلى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو

القضاء عليها، فإن البيئة تصبح هنا، ليست وسيلة لتحقيق التنمية، بل هي غاية في حد ذاتها، ولكي تكون تنمية ناجحة، لابد أن تكون منسجمة مع البيئة.

وبطريقة أو بأخرى فإن العلاقة بين البيئة والتنمية هي علاقة تكاملية، ولكي تتحقق التنمية المستدامة يجب أن يتحقق التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تستخدم عناصر البيئة ومواردها الطبيعية بطريقة عقلانية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضر بمتطلبات المستقبل .

وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية المنعقد بإستكهولم سنة 1972 البداية الحقيقية للاهتمام بهذه العلاقة، إذ تمت فيه مناقشة وجود إمكانية لتحقيق تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة، حيث أكدت ديباجة إعلان استكهولم على أن معظم المشاكل البيئية في الدول النامية يعود سببها إلى التخلف، ومن ثم يجب عليها أن توجه جهودها نحو التنمية واضعة في الاعتبار أولوياتها والحاجة إلى الحفاظ على البيئة وتحسينها، في حين تتصل المشاكل البيئية في البلدان الصناعية بوجه عام بالتنمية الصناعية والتكنولوجية .

وأشار تقرير بروندتلاند لعام 1987 إلى أهمية العلاقة بين البيئة والتنمية، حيث أكدت خاتمة التقرير على الحاجة إلى نهج متكامل في السياسات التنموية ومشاريعها، والتي فيما لو كانت ذات طابع بيئي سوف تفضي إلى تنمية اقتصادية مستديمة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكذلك التأكيد على ضرورة إعطاء أولوية قصوى لتوقع المشاكل والحيلولة دون وقوعها.

ويعتبر المبدأ الرابع من إعلان مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريو دي جانيرو سنة 1992 بمثابة الإعلان الصريح عن تبني مفهوم التنمية المستدامة المبنية على الترابط والتكامل بين الأبعاد الثلاثة المشكلة لها، بحيث تمثل الاعتبارات البيئية وبشكل متزايد جانبا هاما ترتكز عليه عملية التنمية ما يؤكد العلاقة الموجودة بينهما.

وقد أضحى التصدي للتدهور الذي يعرفه النظام البيئي بشكل عام من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، حيث جاء في ديباجة اتفاقية التنوع البيولوجي المبرمة بتاريخ 05 جوان 1992 أن "صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار لهما أهمية فائقة بالنسبة لتلبية الاحتياجات من الأغذية

والصحة والاحتياجات الأخرى لسكان العالم المتزايدين"، وفي هذا الشأن تتضح جليا مدى مساهمة حماية البيئة من خلال صيانة التنوع البيولوجي وحسن استخدامه في تحقيق التنمية المتمثلة في إشباع حاجات سكان العالم، وتناولت أيضا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ هذه العلاقة من خلال الإشارة إلى حق الأطراف وواجبهم في تعزز التنمية المستدامة، إذ ينبغي أن تراعي التدابير والسياسات التي تهدف إلى حماية النظام المناخي من التغيرات الناجمة عن أنشطة البشر مقتضيات التنمية الاقتصادية وكذا برامج التنمية الوطنية (المادة 4/3 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 1992).

كما اعترفت اتفاقية مكافحة التصحر بالعلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والبيئة من خلال تأثير التصحر والجفاف على مساعي تحقيق التنمية المستدامة، نظرا لارتباطها بجملة من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر وانعدام الصحة وسوء التغذية ونقص الأمن الغذائي، وأن التصدي لهاتين الظاهرتين يكمن في اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير على الصعيدين الإقليمي والوطني تولي أهمية قصوى بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في حدوثها.

وفي الأخير، فإذا كانت البيئة هي الظروف الاجتماعية والطبيعية المحيطة بالإنسان، وإذا كانت التنمية هي سعي الإنسان لمزيد من الرفاهية، فإن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الأخر اعتمادا متبادلا، وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر.

وهكذا، يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة وفقا لهذا الطرح هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازاة مع الحفاظ على البيئة، بحيث تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستمرار في العطاء سواء في الحاضر أو في المستقبل .

الفرع الثاني: إدماج الاهتمامات البيئية في السياسات الوطنية للتنمية

الإقرار بوجود علاقة قائمة بين البيئة والتنمية المستدامة، يقودنا إلى البحث عن كيفية إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الوطنية للتنمية من خلال وضع تشريع وطني يحمي البيئة، ويراعي المسائل الاقتصادية

والاجتماعية لتحقيق التكامل المنشود، نظرا لأن إدماج البيئة في عملية صنع القرار السياسي يحقق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة ولا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية.

ويتطلب إدماج البعد البيئي في السياسة الوطنية للتنمية ضرورة وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال يراعي الالتزامات الدولية في مجال البيئة من خلال تنفيذ الاتفاقيات البيئية المصادق عليها، حيث وفي الجزائر نجد أن الإطار القانوني الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يتمثل في القانون رقم 10/03، والذي حدد مجموعة من الأهداف التي تتناسب مع التكريس الدولي لهذا المنظور، والتي أعلن عنها في مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992، الذي أقر حوالي 20 مبدأ عام جعلت البيئة في سياق الاهتمام العالمي، ومن ضمنها مبدأ الإدماج والذي يتضمن "دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها" (المادة 3 من القانون 03/10).

وقبل ذلك صدر القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهو يعتبر أول قانون تضمن مصطلح التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني، تنمية منسجمة ومستدامة على أساس الاختيارات الاستراتيجية التي تقتضيها تنمية من هذا النوع، وكذا السياسات التي تساعد على تحقيق هذه الاختيارات، بالإضافة إلى تدرج أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

وقد جسد القانون 20/01 السالف الذكر مصطلح التنمية المستدامة من خلال الأهداف التي سطرها للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي ترمي إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، عن طريق خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل بمقابل حماية وتثمين التوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة، وهذا هو الهدف الأساسي لمبدأ التنمية المستدامة.

ولدمج الاعتبارات البيئية ضمن المخططات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، يتطلب الأمر وضع آليات على المستوى المحلي، تضمن الدمج المطلق للبيئة في السياسة العامة للبلاد بإشراك الجماعات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، كما تمثل سياسة تحليل الوضع البيئي إحدى ركائز تحقيق مبدأ الإدماج من خلال إعداد تقارير دورية تضطلع بها هيئات متخصصة في التقييم البيئي، نظرا لما تمثله دراسة مدى التأثير كضمانة تساهم في تحليل وكشف الإجراءات المعتمدة لحماية البيئة عند إنجاز المشاريع.

إن إدماج البيئة في كل القرارات الاستراتيجية العامة والخاصة تعد مطلبا أساسيا لضمان التنمية المستدامة، وأن الجمع بين مبدأ الإدماج والحق في التنمية يتطلب ليس الاهتمام فقط بتلبية حاجات الأجيال الحالية، وإنما تلبية حتى حاجات الأجيال القادمة لضمان الاستخدام الدائم للموارد الطبيعية، كما أن الأخذ في الاعتبار استدامة التنمية عبر الزمن يتطلب ضرورة الاستعمال العقلاني والعادل للموارد الطبيعية .